العرب
الإثنين 2020/04/13
السنة 42 العدد 11676

خفض شامل لرسوم الخدمات لدعم الاقتصاد الإماراتي

صلاحيات استثنائية للجنة الاقتصادية في أبوظبي لتعزيز استدامة الاقتصاد

عززت الحكومة الإماراتية إجراءات حماية الاقتصاد بخفض كامل رسوم الخدمات المترتبة على الأفراد والشركات بنسب تصل إلى 98 بالمئة في وقت اتسعت فيه الإجراءات الخاصة بكل إمارة، حيث منحت أبوظبي صلاحيات استثنائية للجنة الاقتصادية لتعزيز استدامة الاقتصاد في وجه الصدمات المفاجئة.

كل الوسائل لحماية الاقتصاد

أبوظبي - أعلنت وزارة الاقتصاد الإماراتية أمس أنها ستخفض الرسوم على 94 خدمة لتخفيف التكاليف عن الأفراد والشركات وقطاع الأعمال ودعم الاقتصاد في مواجهة تفشي فايروس كورونا عالميا.

وأصدرت قائمة تشمل تخفيض رسوم مجموعة واسعة من الخدمات المرتبطة بالابتكار وأنشطة الأعمال والاستثمار والإنتاج وأنشطة التجارة والاستيراد والتصدير.

وجاءت في المقدمة خدمات التسجيل التجارية والوكالات التجارية والعلامات التجارية والمنشأ ومدققي الحسابات والمصنفات الفكرية، وقد وصلت نسب التخفيض في بعض الخدمات إلى 98 في المئة.

ويقدّر الأثر المالي الذي سيعود على قطاع الأعمال نتيجة هذا التخفيض بنحو 113 مليون درهم خلال العام الحالي.

> **70**
> مليار دولار حجم الدعم الاتحادي لمواجهة تداعيات الوباء إضافة إلى حزم الدعم الخاصة بكل إمارة

وتضاف هذه التسهيلات إلى حزم الدعم الواسعة التي قدمتها الحكومة الاتحادية لحماية الأفراد والشركات من تداعيات إجراءات الوقاية من الوباء، والتي بلغت 256 مليون درهم (70 مليار دولار) عدا عن حزم الدعم الخاصة بكل إمارة.

وقال وزير الاقتصاد سلطان بن سعيد المنصوري إن تخفيض رسوم هذه المجموعة الواسعة من الخدمات وبنسب كبيرة، يعدّ خطوة متميزة ومهمة لدعم الأفراد وقطاع الأعمال والشركات في الإمارات خلال الظروف الراهنة.

وأشار إلى أنها تضاف حزمة التدابير والإجراءات التي اتخذتها حكومة الإمارات والحكومات المحلية لمواجهة تداعيات انتشار فايروس كورونا المستجد على الاقتصاد الوطني وبيئة الأعمال في الدولة.

وأكد أن تخفيض رسوم الخدمات التي تقدمها وزارة الاقتصاد للأفراد والشركات سيسهم في خفض تكلفة تأسيس ومزاولة الأعمال في الإمارات، وسيخفف العبء عن المؤسسات التجارية والاستثمارية وأصحاب الابتكارات والإبداعات الذين يرغبون في الاستفادة من خدمات الملكية الفكرية في الوزارة.

وقال المنصوري إنّ "ذلك سيصب في دعم القطاعات الرئيسية والمتضررة وتحفيز البيئة الاقتصادية، وضمان استدامة البنية الرائدة للاقتصاد الوطني واستمرارية الأعمال".

وأضاف أن وزارة الاقتصاد وشركاءها في اللجنة المؤقتة للتعامل مع الآثار السلبية المترتبة على الاقتصاد الوطني نتيجة انتشار فايروس كورونا المستجد، تعمل على مدار الساعة لرصد حالة السوق ومستجدات بيئة الأعمال ووضع الحلول العاجلة وكذلك الخطط التحفيزية المتوسطة والطويلة المدى التي تضمن حماية المكتسبات الاقتصادية وتسريع الانتعاش الاقتصادي.

في هذه الأثناء قرر المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي تشكيل لجنة للشؤون الاقتصادية تتمته بصلاحيات استثنائية لمواجهة الظروف الطارئة وتعزيز استدامة اقتصاد الإمارة في وجه الصدمات المفاجئة.

وقالت وكالة أنباء الإمارات إن اللجنة ستعمل على زيادة التنسيق بين الجهات المعنية مع ما يقتضي من رصد وتقييم وسرعة اتخاذ القرار في الخلية العصبية التي تديم وتائر نهج الاستدامة الشاملة.

وأعاد القرار توصيف اختصاصات اللجنة وحدود إشرافها ومجالات عملها للحفاظ على المكتسبات الاقتصادية المتراكمة، ويوسع المجال في قراءة وصناعة المستقبل.

ومنح القرار لجنة الشؤون الاقتصادية صلاحيات استثنائية للإشراف على كافة شؤون الاقتصاد والمالية العامة في الإمارة، في مجالات بيئة الأعمال والمحفزات الاقتصادية والمناطق الاستثمارية والحرة، والاستثمارات الحكومية والأسواق المالية والتمويل والتطوير السياحي.

كما أوكل إليها الإشراف على قطاعات الصناعة والجمارك والشؤون اللوجستية والقطاع العقاري والإحصاء والمشتريات الحكومية، وتطوير المشاريع المتوسطة والصغيرة وما يستجد من مواضيع أخرى تحددها اللجنة التنفيذية.

وأناط باللجنة مهمة مراقبة تنفيذ السياسات العامة والخطط الاستراتيجية الشاملة وتقييمها بشكل دوري، ومراجعة الخطط الاستراتيجية والبرامج واقتراح المبادرات والسياسات لتطوير المجالات التي تشرف عليها اللجنة ورفعها جميعها إلى اللجنة التنفيذية.

وشدد على أهمية الوضوح والشفافية وسرعة اتخاذ القرارات عند البت في المناقصات والممارسات والأوامر المباشرة وغرامات التأخير والدفعات المستحقة للمقاولين والاستشاريين في عقود النفقات التشغيلية.

وبموجب هذه الصلاحيات الواسعة من الاختصاصات والمسؤوليات، فإن اللجنة ستتولى مراقبة وتقييم أداء الجهات الحكومية وتنفيذ التشريعات والاستراتيجيات والأهداف والبرامج والخدمات والميزانيات وقرارات المجلس التنفيذي واتخاذ إجراءات تصحيحية لضمان تحقيق أهدافها، مع ورفع تقرير ربع سنوي إلى اللجنة التنفيذية.

سلطان المنصوري

نعمل على مدار الساعة لوضع الحلول العاجلة لحماية الاقتصاد

وكانت إمارة أبوظبي قد أطلقت مجموعة إجراءات عاجلة تضم 18 مبادرة جديدة لتخفيف أثر تفشي فايروس كورونا على القطاعات الاقتصادية والشركات والأفراد.

وتضمنت تخصيص 9 مليارات درهم (2.45 مليار دولار) في 3 برامج رئيسية لحماية القطاع الخاص والأسواق المالية والشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى سلسلة واسعة من التسهيلات والحوافز.

وكان ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان قد أكد أن الإمارات ستدعم الاقتصاد عبر تسهيل القوانين والتشريعات الاستثمارية. ووجه "باستمرار جميع المشاريع الرأسمالية حسب الخطط المعتمدة وعدم إلغاء أو تأجيل أي مشروع في إطار الأجندة التنموية لأبوظبي".

كما اتخذت حكومة دبي إجراءات عاجلة لمواجهة تداعيات الوباء لتعزيز مناعة القطاعات التجارية والسياحية والخدمات اللوجستية بتقديم خصومات كبيرة تشمل جميع المواطنين والمقيمين في الإمارة.

وأطلقت حزمة حوافز اقتصادية لمدة 3 أشهر بقيمة 1.5 مليار درهم، بهدف دعم الشركات وقطاع الأعمال وتعزيز السيولة المالية والتخفيف من تأثيرات الوضع الاقتصادي الذي يشهده العالم حاليا.

وقال الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي إن الحوافز يهدف لتحقيق أعلى مستويات الدعم لمجتمع دبي بكافة قطاعاته من مواطنين ومقيمين ومستثمرين وضمان مساندة الجميع في مواجهة ظرف استثنائي يمر به العالم.

وأكد حرص حكومة دبي "على توفير مختلف أشكال الدعم التي تضمن لدبي ريادتها وحفاظها على مكانتها كأفضل مكان للعيش والعمل. العالم يمر اليوم بأوقات صعبة، ولدينا القدرة على مواجهة كافة التحديات بكفاءة".

وتسعى دبي من خلال الإجراءات الوقائية للتخفيف من تكلفة ممارسة الأعمال وتسهيل الإجراءات، خاصة في قطاعات السياحة ومبيعات التجزئة والتجارة الخارجية والخدمات اللوجستية.

ويعدّ اقتصاد الإمارات الأكثر تنوعا واستدامة بين دول المنطقة، إضافة إلى امتلاكه احتياطات مالية كبيرة تمكّنه من اجتياز الصدمات الطارئة.

بغداد تعد موازنتين تحسبا لانهيار أسعار النفط

أجبرت التداعيات الاقتصادية لانهيار أسعار النفط وانتشار فايروس كورونا، الحكومة العراقية على وضع سيناريوهات مختلفة للموازنة العامة تحسبا لجميع احتمالات مستويات أسعار النفط في ظل اعتماد البلاد شبه الكلي على إيرادات صادرات الخام.

بغداد - كشف مسؤول حكومي عراقي أن الحكومة العراقية تدرس إعداد مشروع موازنة اتحادية جديدة للبلاد للعام الحالي باعتماد سعرين للنفط الخام، الأول ثابت والثاني متحرك بسبب تدني أسعار النفط في السوق العالمية.

وقال عبدالحسين الهنين مستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية "إن الحكومة العراقية تتعامل بشكل جدي مع تراجع أسعار النفط وتدرس إعداد الموازنة العامة للبلاد للعام الحالي بسعرين للنفط الخام، الأول ثابت لا يتجاوز 30 دولارا للبرميل الواحد لسد المتطلبات الأساسية التي لا غنى عنها".

عبدالحسين الهنين

الحكومة العراقية تدرس إعداد موازنة بسعرين للنفط الخام

وأضاف أن "السعر الثاني المتحرك سيكون بمبلغ يزيد عن 30 دولارا للبرميل في أي فترة من فترات السنة المالية وفيه يتم التعامل بشكل نسبي مع المتطلبات الأخرى اعتمادا على متغيرات أسعار النفط".

وأثار انهيار أسعار النفط حالة من الفزع في الأوساط الاقتصادية والشعبية العراقية، بسبب اعتماد البلاد الشديد على إيرادات صادرات النفط، إضافة إلى قلة احتياطاته المالية.

ويقول محللون إن جميع الإيرادات الضئيلة الأخرى مثل الضرائب والرسوم، تعتمد بشكل غير مباشر على عوائد النفط، التي تمول الرواتب والنشاطات الاقتصادية والتجارية.

وأطلق مسؤولون وبرلمانيون وخبراء اقتصاد صفارات الإنذار من عدم قدرة الحكومة على تأمين الأجور، التي تلتهم معظم موازنة الدولة، خاصة أن الحكومة تدفع رواتب أكثر من 7 ملايين من موظفي القطاع العام والمتقاعدين.

وذكر الهنين أن الحكومة العراقية أوكلت إلى وزارة النفط الدخول في مفاوضات مع الشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق لتخفيض تكاليف الإنتاج والموازنات التشغيلية دون التأثير على مستويات الإنتاج بهدف تعظيم الربح لكل برميل منتج.

وتوقع المسؤول الحكومي "أن تتكلل مفاوضات وزارة النفط بالنجاح في تخفيض النفقات، خصوصا أن للشركات العالمية مصلحة في التعاون المشترك مع وزارة النفط بشكل خاص والحكومة العراقية بشكل عام".

وأكد الهنين أن العراق يسعى للتوصل إلى اتفاق مع شركات إكسون موبيل الأميركية ولوك أويل الروسية وبي.بي البريطانية وشركات نفطية صينية وماليزية تعمل في العراق لتخفيض تكاليف الإنتاج والموازنات التشغيلية للعام الحالي بنسبة 30 في المئة.

وقال إن ذلك سيوفر نحو 3 مليارات دولار لدعم الموازنة الاتحادية التي تواجه مشاكل في إقرارها بسبب تدني أسعار النفط في السوق العالمية.

ويعتمد العراق بنسبة 95 في المئة على الإيرادات النفطية لتغطية متطلبات الموازنة الاتحادية للبلاد في ظل غياب نظام دقيق للحصول على إيرادات إضافية من المبادلات التجارية مع دول الجوار وأيضا غياب نظام ضريبي يدعم إيرادات الموازنة الاتحادية.

في هذه الأثناء أكد البنك المركزي العراقي، أمس، أنه خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي لودائع المصارف المحلية "لتخفيف أثر الانكماش الناتج عن جائحة كورونا".

وقال البنك في بيان إن "الإجراءات الأخيرة التي قام بها والمتعلقة بخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي للودائع المصرفية ستساهم في تعزيز سيولة المصارف بمبلغ يصل إلى ترليون دينار عراقي" (857 مليون دولار).

ولم يصادق البرلمان حتى الآن على الموازنة العامة للعام الحالي، التي وصلت إلى البرلمان متأخرة، بسبب الخلافات السياسية والتغييرات المتسارعة في التحديات التي يواجهها العراق.

وكانت وزارة المالية قد اقترحت إيقاف العلاوات لجميع موظفي المؤسسات الحكومية وتجميد مخصصات إنفاق كثيرة مثل تعويضات المتضررين من العمليات الحربية.

اقتصاد عاجز عن مواجهة الصدمات

كورونا يؤجل استخراج الغاز في موريتانيا

نواكشوط - تسببت تداعيات فايروس كورونا وغلق حركة الموانئ والمطارات في تأجيل مشروع موريتانيا التاريخي بدخول نادي مصدري الغاز مما أجبرها على إرجاء مشاريعها حتى إشعار آخر.

وتوقعت شركة كوزموس الأميركية، السبت، أن يتأخر البدء في تصدير أول شحنات الغاز الموريتاني، نحو 12 شهرا، بسبب تداعيات فايروس كورونا.

وجاء ذلك في بيان للشركة التي شاركت شركة بريتيش بتروليوم البريطانية في اكتشاف حقل غاز "السلحفاة-أحميم الكبير" على الحدود مع السنغال، وقدرت احتياطاته بنحو 25 ترليون قدم مكعب.

وكان مقررا أن تبدأ موريتانيا مطلع 2022 تصدير أول شحنات غازها المكتشف في هذا الحقل نحو الأسواق العالمية.

وقالت الشركة الأميركية "مع إغلاق الحدود وحظر السفر، وقيود التباعد الاجتماعي، وإغلاق المكاتب بسبب الفايروس، تأثرت أنشطة المشروع".

وأضافت "بسبب هذه القيود، فمن المتوقع أن يتأخر الجدول الزمني لمشروع المرحلة الأولى بنحو 12 شهرًا، مع توقع إنتاج أول دفعة من الغاز في النصف الأول من عام 2023".

وتصاعدت أنشطة الشركات العالمية العاملة في مجال النفط والغاز بموريتانيا في السنوات الأخيرة، من بينها بريتش بتروليوم البريطانية، وشركتا كوزموس إنرجي واكسون موبيل من الولايات المتحدة، وتوتال الفرنسية.

وترتبط هذه الشركات بعقود مع الحكومة الموريتانية في مجال التنقيب عن النفط والغاز.

وكانت كوزموس قد اكتشفت حقل السلحفاة على الحدود الموريتانية السنغالية في عام 2015، إذ تقدر احتياطاته بنحو 25 ترليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي عالي الجودة.

شركة كوزموس:
بسبب إغلاق المطارات والموانئ، تعطلت أنشطة مشروع الغاز

ويعد حقل السلحفاة من أكبر اكتشاف الغاز خلال السنوات الأخيرة في غرب أفريقيا، ولا تنتج موريتانيا، التي تعد الأفقر بين دول المغرب العربي، سوى القليل من الغاز ونحو5 آلاف برميل يوميا من النفط حاليا.

وواجهت استثمارات الغاز في السنوات الأخيرة تحديات كثيرة، أبرزها ضعف السياسات الاقتصادية وتفشي الفساد وغياب الحوكمة الرشيدة، إضافة إلى تردي البنية التحتية وانعدام الكفاءات المحلية المتخصّصة في مجال الطاقة.